

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٥٥
الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٣/٢٥
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد بتريتّا
	البحرين	السيد صالح
	البرازيل	السيد كورديرو
	سلوفينيا	السيدة شتيغليتش
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد إبوني
	غامبيا	السيد فال
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (S/1999/994)

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (S/1999/994)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان، الوثيقة S/1999/994.

في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء المجلس، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس.

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (A/54/378-S/1999/994).

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه البالغ إزاء استمرار الصراع الأفغاني، الذي يشكل خطرا شديدا ومتزايدا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وهو يدين بشدة الطالبان لما قامت به في تموز/يوليه ١٩٩٩، بعد مضي أسبوع واحد فقط على اجتماع مجموعة "الستة زائد اثنين" في طشقند، من شن هجوم جديد بالرغم من مطالبات المجلس المتكررة بوقف القتال وقد قوض ذلك الجهود الدولية الرامية الى تيسير إعادة إحلال السلم في أفغانستان. وتسبب القتال الذي أعقب الهجوم في معاناة هائلة للسكان المدنيين لأفغانستان. وتتحمل الطالبان المسؤولية الرئيسية عن ذلك.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الصراع في أفغانستان لا يمكن حله بالوسائل العسكرية وأن السبيل الوحيد الى السلم والمصالحة هو الوصول عن طريق التفاوض الى تسوية سياسية تهدف الى تنصيب حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق، تمثل الجميع وتكون مقبولة لدى كافة الأفغان. ويشير الى ما طلبه من أطراف الصراع ولا سيما الطالبان من استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة دون تأخير وبدون شروط مسبقة بشكل يحقق الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة والمجلس ذات الصلة. ويلاحظ المجلس أن الجبهة المتحدة لأفغانستان قد أوضحت مرارا استعدادها لإجراء محادثات مع الطالبان للوصول الى حل لمشاكل البلد.

"يؤكد مجلس الأمن من جديد أن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان بما في ذلك اشتراك مقاتلين وأفراد عسكريين أجانب، وإمدادات الأسلحة وغيرها من المواد المستخدمة في الصراع ينبغي أن يتوقف فورا. ويطالب جميع الدول باتخاذ تدابير صارمة لحظر قيام أفرادها العسكريين بتخطيط العمليات العسكرية في أفغانستان والمشاركة فيها، والقيام فورا بسحب الأفراد التابعين لها وضمان توقف الإمداد بالذخائر وغيرها من المواد المستخدمة في شن الحرب. ويعرب المجلس عن بالغ انزعاجه للأنباء التي تفيد عن اشتراك آلاف من غير مواطني أفغانستان

معظمهم من المدارس الدينية وبعضهم يقل عمره عن ١٤ سنة في القتال في أفغانستان إلى جانب قوات الطالبان.

"ويؤكد المجلس من جديد دعمه التام لجهود الأمم المتحدة، ولا سيما أنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وجهود المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان، من أجل تيسير العملية السياسية الرامية إلى تحقيق هدفي المصالحة الوطنية والتسوية السياسية الدائمة بمشاركة جميع الأطراف في الصراع وكافة قطاعات المجتمع الأفغاني، ويعيد تأكيد موقفه بأن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في تأدية دورها الأساسي والحيادي في الجهود الدولية من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للصراع الأفغاني.

"ويساور مجلس الأمن عميق القلق إزاء الأزمة الإنسانية الآخذة في التدهور بشكل خطير في أفغانستان. ويدعو جميع الأطراف الأفغانية، وبخاصة الطالبان، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة عدم توقف إمدادات المعونة الإنسانية إلى جميع من هم بحاجة إليها، وعدم القيام، في هذا الصدد بوضع العراقيل أمام أنشطة الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية.

"ويحث مجلس الأمن مرة أخرى جميع الفصائل الأفغانية على التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والمنظمات الإنسانية الدولية، ويطلب إلى هذه الفصائل، ولا سيما الطالبان، اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة سلامة هؤلاء الأفراد وتنقلهم بحرية.

"ويرحب مجلس الأمن بإعلان المبادئ الأساسية لفض الصراع في أفغانستان بالوسائل السلمية (A/54/174-S/1999/812، المرفق) الذي اعتمدته "مجموعة الستة زائد اثنين" في طشقند في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، ولا سيما اتفاق أعضاء المجموعة على عدم تقديم الدعم العسكري لأي طرف أفغاني ومنع استخدام أقاليمهم في هذه الأغراض. وهو يحث أعضاء المجموعة والفصائل الأفغانية على تنفيذ هذه المبادئ دعما لجهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع الأفغاني.

"ويدين مجلس الأمن بشدة استمرار استخدام الأراضي الأفغانية، ولا سيما المناطق التي تسيطر عليها الطالبان، في إيواء الإرهابيين وتدريبهم والتخطيط للأعمال الإرهابية، ويؤكد من جديد اقتناعه بأن القضاء على الإرهاب الدولي أساسي لصون السلم والأمن الدوليين، ويشدد على ضرورة أن تتوقف الطالبان عن توفير المأوى والتدريب للإرهابيين الدوليين ولمنظماتهم، وأن تتخذ تدابير فعالة لكفالة عدم استخدام الأراضي الواقعة تحت سيطرتها لإقامة منشآت ومعسكرات للإرهابيين، أو إعداد أو تنظيم الأعمال الإرهابية ضد الدول الأخرى أو مواطنيها، وأن تتعاون مع الجهود الرامية إلى تقديم الإرهابيين الذين صدرت بشأنهم لائحة اتهام إلى العدالة. ويطالب المجلس مرة أخرى بأن تسلم الطالبان الإرهابي الذي صدرت بشأنه لائحة اتهام أسامة بن لادن إلى السلطات المناسبة على النحو المبين في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ويؤكد من جديد ما قرره من تنفيذ التدابير الواردة في ذلك القرار في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ما لم يبلغه الأمين العام بأن الطالبان قد امتثلت امتثالا كاملا للالتزام المبين في الفقرة ٢ من ذلك القرار.

"ويعرب مجلس الأمن عن عميق انزعاجه أيضا لوجود زيادة كبيرة في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها في أفغانستان، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الطالبان مما سيسهم في تعزيز قدرات الأفغان على شن الحرب بل ومما سيكون له نتائج دولية خطيرة، ويطالب بأن تتوقف الطالبان وغيرها عن جميع أنشطة المخدرات غير المشروعة. ويطلب المجلس إلى الدول الأعضاء، ولا سيما المجاورة لأفغانستان، وسائر الدول الأطراف الأخرى المعنية اتخاذ تدابير متضافرة لوقف الاتجار بالمخدرات غير المشروعة من أفغانستان.

"ويشجب مجلس الأمن تردي حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. ويعرب عن جزعه الشديد لاستمرار عدم اكتراث الطالبان بالشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي. ويؤكد المجلس عدم مقبولية التشريد القسري للسكان المدنيين، ولا سيما الذي اضطلعت به الطالبان خلال هجومها الأخير، وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة وتعمد إساءة معاملة المدنيين واحتجازهم التعسفي، والعنف والتمييز المستمر ضد المرأة والبنت، وفصل الرجال عن أسرهم، واستخدام الجنود الأطفال، وإحراق المحاصيل وتدمير المنازل على نطاق واسع، والقصف العشوائي بالقنابل، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان. ويطلب الى جميع الأطراف الأفغانية، ولا سيما الطالبان، وضع حد لهذه الممارسات، والتقيد بالقواعد والمعايير الدولية في هذا المجال، واتخاذ تدابير عاجلة لتحسين حالة حقوق الإنسان وكفالة حماية المدنيين، كخطوة أولى فورية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن اعتقال الطالبان للقنصل العام لجمهورية إيران الإسلامية وقتل الدبلوماسيين الإيرانيين وصحفي إيراني في مزار الشريف تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. ويطالب الطالبان بالتعاون التام مع الأمم المتحدة في التحقيق في هذه الجرائم بهدف محاكمة المسؤولين عنها.

"ويتطلع مجلس الأمن الى تلقي التقرير التالي للأمين العام عن الحالة في أفغانستان، ويشجعه على استعراض الخيارات المتاحة لمجلس الأمن وللجمعية العامة.

"ويأسف مجلس الأمن لعدم قيام زعامة الطالبان باتخاذ التدابير اللازمة للامتثال للطلبات الواردة في قراراته السابقة، ولا سيما، إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات، ويؤكد من جديد، في هذا الصدد، استعداده للنظر في فرض تدابير، وفقا للمسؤولية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بغية تحقيق التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PREST/1999/29.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.